نتائج متقدمة للبحرين في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2026 الصادر عن «دافوس»

صدر مؤخراً التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2026 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» في نسخته العشرين، الذي يعد أحد التقارير ذات الأولوية ضمن خطة تعزيز تنافسية مملكة البحرين. وقد أظهر التقرير مجموعة من النتائج والمؤشرات الإيجابية التي تعكس التقدم المستمر للمملكة في مجال سد الفجوة بين الجنسين وتعزيز التكافؤ في مختلف القطاعات.

وقد شهدت النتيجة العامة تحسناً ملحوظاً لتبلغ (68.9%) مقارنة بنسبة (68.4%) في تقرير عام 2025، وبنسبة ارتفاع بلغت 0.5%. كما حافظت المملكة على المركز الثاني خليجياً وعلى مستوى دول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا.

أما في محاور التقرير التفصيلية، فقد حققت المملكة المركز الأول خليجياً في نتيجة محور المشاركة الاقتصادية والفرص، والمركز الأول خليجياً في سد الفجوة بين الجنسين لمؤشر الدخل التقديري للمرأة والرجل. كما أحرزت المركز الثاني خليجياً والتاسع عالمياً من أصل 145 دولة في نتيجة سد الفجوة لمؤشر الأجر في الأعمال المتماثلة.

وعلى صعيد المشاركة السياسية حققت المملكة المركز الأول خليجياً في نسبة الوزيرات في الحكومة، حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة في المناصب الوزارية (22.7%). وفي محوري التعليم والصحة تمكنت المملكة من إغلاق الفجوة بشكل كامل واحتلال المركز الأول عالمياً في مؤشرات الالتحاق بالتعليم الأساسي والتعليم العالي، ومؤشر نسبة الجنس عند الولادة.

وفي تصريح لها بهذه المناسبة نوهت لولوة بنت صالح العوضي الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة بالنتائج المتقدمة التي حققتها مملكة البحرين في هذا التقرير الدولي، مشيرة إلى أن استمرار

○ لولوة العوضي.

تصدر مملكة البحرين للمراكز الأولى في المحاور الاقتصادية والتعليمية والصحية والتمثيل القيادي يبرهن على نجاح الجهود الوطنية في مجال تقدم المرأة، مؤكدةً استمرار المجلس في تعزيز الشراكة مع مختلف القطاعات لرفع تنافسية المملكة دولياً وتحقيق التنمية المستدامة.

وأضافت أن النجاح الاستثنائي لمملكة البحرين في إغلاق الفجوة بين الجنسين كلياً في مؤشرات قطاعات التعليم والصحة التي أشار إليها التقرير، إلى جانب الريادة الخليجية في نسبة تمثيل المرأة في المناصب الوزارية وفي نتيجة محور المشاركة الاقتصادية والفرص يمثل شهادة عالمية ودليلاً على نضج تطبيق سياسات تكافؤ الفرص، والتوازن بين الجنسين في مؤسسات الدولة.

الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في مراقبة انتخابات مجلس الدوما الروسي

شارك المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ممثلًا عن المؤسسة، في مراقبة انتخابات مجلس الدوما الروسي، التي جرت في روسيا الاتحادية خلال الفترة من 18 إلى 20 سبتمبر 2026، وذلك بدعوة من مفوضية حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، وبمشاركة عدد من ممثلي المؤسسات الحقوقية والمراقبين الدوليين.

وتضمنت المشاركة زيارة عدد من مراكز الاقتراع المحلية والمقر العام لمراقبة الانتخابات، والاطلاع على سير العملية الانتخابية والإجراءات التنظيمية وآليات التصويت المتبعة، فضلًا عن متابعة عدد من جوانب العملية الانتخابية، من بينها حضور ممثلين ومراقبين عن الأحزاب المشاركة، وآليات متابعة عمليات الفرز.

كما اطلع الدرازي على تجربة التصويت الإلكتروني عن بُعد، التي شكّلت أحد الجوانب البارزة في هذه الانتخابات إلى جانب التصويت التقليدي في مراكز الاقتراع، حيث طُبّق نظام التصويت الإلكتروني عبر المنصة الفيدرالية في 32 إقليمًا، فضلًا عن النظام الإلكتروني الخاص بمدينة موسكو.

وعلى هامش المشاركة شارك الدرازي في طاولة مستديرة بعنوان «مراقبة الانتخابات: الحوار الدولي وأفضل الممارسات»، عُقدت في موسكو، بمشاركة واسعة من ممثلين عن عدد من المؤسسات الحقوقية الأجنبية، حيث استعرض تجربة المؤسسة في مراقبة الانتخابات، مؤكدًا أهمية الحوار وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المختلفة، رغم تباين النظم القانونية والظروف الوطنية، بما يسهم في تعزيز المشاركة العامة وصون الحقوق والحريات المرتبطة بالعمليات الانتخابية، مشيرًا إلى أن تجربة التصويت الإلكتروني وما شهدته من إقبال واسع تُعد من التجارب الجديرة بالدراسة وتبادل الخبرات.

الرأي الثالث

زيارة سمو ولي العهد لـ«ألبا»

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

«سواعدنا.. هي رهاننا»، بهذه الكلمات الخالدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، التي طالما أكد فيها أن الإنسان البحريني هو الثروة الحقيقية والاستثمار الأبقى، نستقبل الزيارة الميمونة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله لشركة ألمنيوم البحرين «ألبا»، هذه القلعة الصناعية الوطنية التي تعد مفخرة من مفاخر البحرين.

لم تكن زيارة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء لـ«ألبا» زيارة تفقدية عابرة، بل كانت رسالة تقدير كريمة، ووسام فخر على صدور كل العاملين في الشركة، من مهندس وفني وعامل وإداري.. كانت تحية قائد لفريق عمله، وتحية قائد فريق البحرين لجنود الإنتاج الذين أثبتوا أن الكفاءات البحرينية قادرة على تجاوز التحديات وصناعة المستحيل.

إن زيارة سموه تحمل في طياتها دلالات عميقة، تتجاوز أسوار المصنع لتصل إلى كل بيت بحريني، فهي تقدير القيادة الحكيمة للجهود الوطنية المخلصة، وإن حضور سمو ولي العهد شخصياً إلى موقع العمل، ولقاءه بالكوادر الوطنية، هو أبلغ تكريم للإنسان البحريني.

كما أنه تأكيد أن القيادة الحكيمة ترى وتقدر وتتابع عن كثب كل جهد مخلص يبذل من أجل رفعة هذا الوطن.. هذا التقدير هو الوقود الحقيقي الذي يدفع أبناء البحرين إلى بذل المزيد من العطاء، وهو نهج راسخ لسموه في دعم كل من يعمل بإخلاص لهذا الوطن.

شركة «ألبا» اليوم هي أكبر مصهر للألمنيوم في العالم بعد الصين، وهذا الإنجاز لم يأت من فراغ، بل جاء بسواعد بحرينية خالصة.. معظم العاملين في الشركة هم من أبناء البحرين، تدرجوا من مواقع العمل الفني إلى أعلى المناصب القيادية والإدارية والهندسية، وزيارة سمو ولي العهد هي احتفاء بهذه الكفاءات التي أثبتت قدرتها على إدارة أعقد الصناعات العالمية بكفاءة واقتدار، وتجسيد حي لمقولة جلالة الملك المعظم بأن رهاننا الحقيقي هو على سواعدنا الوطنية.

لقد مرت «ألبا» بتحديات جسيمة، من تقلبات أسواق الألمنيوم العالمية إلى تحديات الطاقة والمنافسة الشرسة، لكنها في كل مرة كانت تخرج أقوى وأكثر صلابة، بفضل الإدارة الحكيمة والتخطيط الاستراتيجي وولاء العاملين، وهو دليل على أن الإرادة البحرينية لا تعرف المستحيل عندما تجد الدعم والرعاية من القيادة. كما أن ما يميز شركة «ألبا» أنها ليست مجرد شركة، بل هي مدرسة وطنية للصناعة، خرجت أجيالاً من الكفاءات التي أسهمت في بناء القطاع الصناعي في البحرين والخليج الغربي. وهي نموذج ناجح للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونموذج يحتذى به في تطبيق معايير السلامة والاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية.

تحية إجلال وإكبار لقائد فريق البحرين، صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الذي يقود مسيرة العمل الحكومي والاقتصادي بكل اقتدار وحكمة، ويجسد على أرض الواقع توجيهات جلالة الملك المعظم بأن يكون المواطن هو محور التنمية وهدفها.

وتحية لكل عامل في «ألبا»، من رئيس مجلس الإدارة إلى أصغر عامل في خط الإنتاج.. أنتم فخر البحرين، وبكم تزدهر الصناعة، وبسواعدكم يبقى اسم مملكة البحرين عالياً خفاقاً في المحافل الدولية والاقتصادية والصناعية.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

حكم نهائي بالسجن 5 سنوات لمتهم غسل حصيلة الاتجار بالمخدرات

أقرت محكمة التمييز حكما بالسجن 5 سنوات والغرامة 100 ألف دينار على متهم شارك آخرين بغسل أموال متحصلة من جريمة زراعة المواد المخدرة بقصد الاتجار، بقيمة ثمانية وثلاثين ألفا وسبعمائة وتسعة وستين دينارا، مع الإبعاد نهائياً عن البلاد عقب تنفيذ العقوبة وذلك لما نسب إليهم من اتهام.

وتعود تفاصيل الواقعة الى تلقي النيابة العامة بلاغاً من إدارة مكافحة المخدرات مفاده قيام متهمين بزراعة المواد المخدرة والاتجار بها، وعليه أجرت النيابة العامة تحقيقاتها المالية الموازية للوقوف على عمليات غسل الأموال التي تمت على العوائد المتحصلة من جريمة الاتجار بالمواد المخدرة، إذ ندبت المركز الوطني للتحريات المالية لإجراء التحريات وإعداد تقارير التحليل المالي والكشف عن أموال المتهمين المنقولة وغير المنقولة، إضافة الى بيان حركة المتهمين المالية لرصد وتتبع عوائد الجريمة والوقوف على التصرفات التي تمت عليها.

حيث توصلت التحقيقات إلى قيام المتهمين باكتساب وتلقي أكثر من 38 ألف دينار متحصلة من جريمة الاتجار بالمواد المخدرة وأجروا عليها عمليات غسل أموال متمثلة في سحوبات نقدية وتغيير عملات وتحويلات خارجية بغرض إخفاء وتمويه مصدر تلك الأموال وإظهار مشروعيتها، كما تم سؤال مجري التحريات بالمركز الوطني للتحريات المالية، وقد ثبت من جميع الإجراءات التي تمت من قبل النيابة العامة ارتكاب المتهمين للواقعة المذكورة آنفاً، وعليه فقد تم استجواب المتهمين الأول والثاني ومواجهتهما بالأدلة والتقارير الفنية وتم إصدار أمر بالقبض على المتهمة الثالثة الهاربة وأمرت بإحالتهم إلى المحكمة الجنائية.

.. ورفض معارضة محكوم بالسجن 7 سنوات لغسل 38 ألف دينار في عملات رقمية

رفضت المحكمة الكبرى الجنائية معارضة آسيوي على حكم بسجنه 7 سنوات لإدانته بغسل أموال تجاوزت 38 ألف دينار عن طريق استغلال أرباح الاتجار بالمواد المخدرة وشراء عملات رقمية وإعادة بيعها مجددا.

وبدأت القضية حين بدأت تحريات المركز الوطني للتحريات المالية بناء على طلب من النيابة العامة حول المتهم عن مشاركته في شبكة دولية متخصصة في الاتجار بالمخدرات وترويجها، وأن دوره تسلم المبالغ المالية حصيلة عملية البيع وإعادة غسل الأموال بهدف إضفاء صفة المشروعية عليها، حيث تبين قيام المتهم بغسل المبالغ حصيلة عملية بيع للمواد المخدرة.

حيث يجري عمليات غسل الأموال من خلال عمليات التحويل المالي من شركات الصرافة وسحب الأموال من ماكينات الصراف الآلي وإعادة إيداعها مجددا في البنوك، واستثمار تلك المبالغ في شراء عملات رقمية وإعادة بيعها عن طريق اخر حسن النية، وذلك بهدف إخفاء صفة الأموال غير المشروعة وإضفاء صفة المشروعية عليها.

حيث اعترف المتهم في التحقيقات بتسلمه تلك المبالغ رغم علمه من أنها متحصلة من عمليات بيع المواد المخدرة، وقال إنه كان يقوم بتحويلها إلى عملات رقمية والاتجار بها بهدف اخفاء مصدرها وإظهارها كأنها متحصلة من عمليات تجارة مشروعة.

فقررت النيابة العامة إحالته الى المحكمة التي أسندت الى المتهم ذات 26 سنه أنه في غضون عام 2024 بدائرة أمن مملكة البحرين اشترك مع اخر حسن النية في ارتكاب جريمة عمليات غسل أموال على العوائد متحصلة بطريق غير مشروع بالاتجار بالمواد المخدرة التي بقصد إظهار مشروعية مصدرها، وتلقيا مبالغ متحصلة من بيع المواد المخدرة بقيمة 38 ألفا و108 دنانير و701 فلس بأن أجريا عليها عمليات مالية لإخفاء طبيعة مصدرها.

الكشف على القوى العقلية لشاب عض أذن عاملة المنزل فقطعها

أمرت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الأولى عرض مستأنف عاقبته محكمة أول درجة بالسجن مدة 3 سنوات على الطبيب النفسي؛ لمعرفة إن كان مسؤولًا عن تصرفاته من عدمه، لجلسة 27 سبتمبر، وذلك بعد إدانته بالتسبب بعاهة مستديمة بنسبة 7% لعاملة منزله، بعد أن أصاب أذنها اليسرى بقطع إثر خلاف على مكان وجود هاتف المتهم.

وذكر المتهم في جلسة المحاكمة أن عاملة المنزل هي من قامت بالاعتداء على سلامة جسمه، ما دفعه إلى الردّ عليها، كما أنها قامت بسرقة هاتفه النقال. وكانت النيابة العامة قد وجهت إلى المتهم أنه اعتدى على سلامة جسم المجني عليها «عاملة منزل»، فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعي، وأفضى الاعتداء إلى تخلف عاهة مستديمة بنسبة 7%، دون أن يقصد إحداثها، في صيوان الأذن اليسرى.

فيما تعود تفاصيل الواقعة، كما سردتها عاملة المنزل، إلى أنها في أثناء قيامها بتنظيف الصالة، حضر المتهم وسألها عن هاتفه النقال، فأخبرته أنه يحمله في يده، فنظر إليها وهو في حالة غضب شديد، وكأنه سيقوم بالتهجم عليها، فشعرت بالخوف، وأضافت أنها توجهت إلى المطبخ لأخذ هاتفها النقال للتواصل مع أفراد المنزل، وحينها قام المتهم باللحاق بها وسحب هاتفها النقال من يدها، فطلبت منه إرجاعه، إلا أنه رفض، فقامت بسحب هاتفه النقال من يده وطلبت إرجاع هاتفها، إلا أنه رفض، وقام بدفعها وإسقاطها على الأرض، وضربها في أماكن متفرقة من جسمها، ثم داس بقدمه على ظهرها وجرحها في أذنها، ولا تعلم ما الأداة المستخدمة في ذلك.

وذكرت المجني عليها أنه في تلك الأثناء حضرت الشاهدة الثانية، شقيقة المتهم، وقامت بإبعاده عنها، وحينها شاهدت جزءًا من شعرها في فم المتهم، وقامت شقيقته بأخذها إلى المطبخ الخارجي، وتولت تنظيف جرح أذنها، ثم توجهتا إلى داخل المنزل، وعند مرورها بالقرب من المطبخ، شاهدت على الأرض بالقرب من موقع الحادث سكينًا، وبالقرب منه جزءًا من أذنها، فعلمت أن المتهم قام بقطع أذنها، وأنها تعتقد أنه قام بقطعها بسكين، أو بعضّ أذنها.

كما شهدت شقيقة المتهم بأنها استيقظت من النوم على صوت صراخ عاملة المنزل، فتوجهت برفقة شقيقتها إلى مصدر الصوت في الأسفل، وشاهدت المجني عليها على الأرض، والمتهم ممسكًا برقبتها ويطلب منها إرجاع هاتفه، الذي كانت تحمله بيدها، كما شاهدت شعرًا في فم شقيقها، وتم إبعادهما عن بعضهما البعض، وأخذت عاملة المنزل إلى المطبخ الخارجي للتحدث معها، وحينها كانت العاملة تضع يدها على أذنها وتخبرها بأن المتهم قام بعضّها.